وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية وتجارة دولية

تخصص: مالية وبنوك

تحت عنوان:

إجراءات البنوك التجارية في منح القروض الاستثمارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

دبي عبير

قرباس صبرينة

د. سعودي بلقاسم

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د. سعودي بلقاسم	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

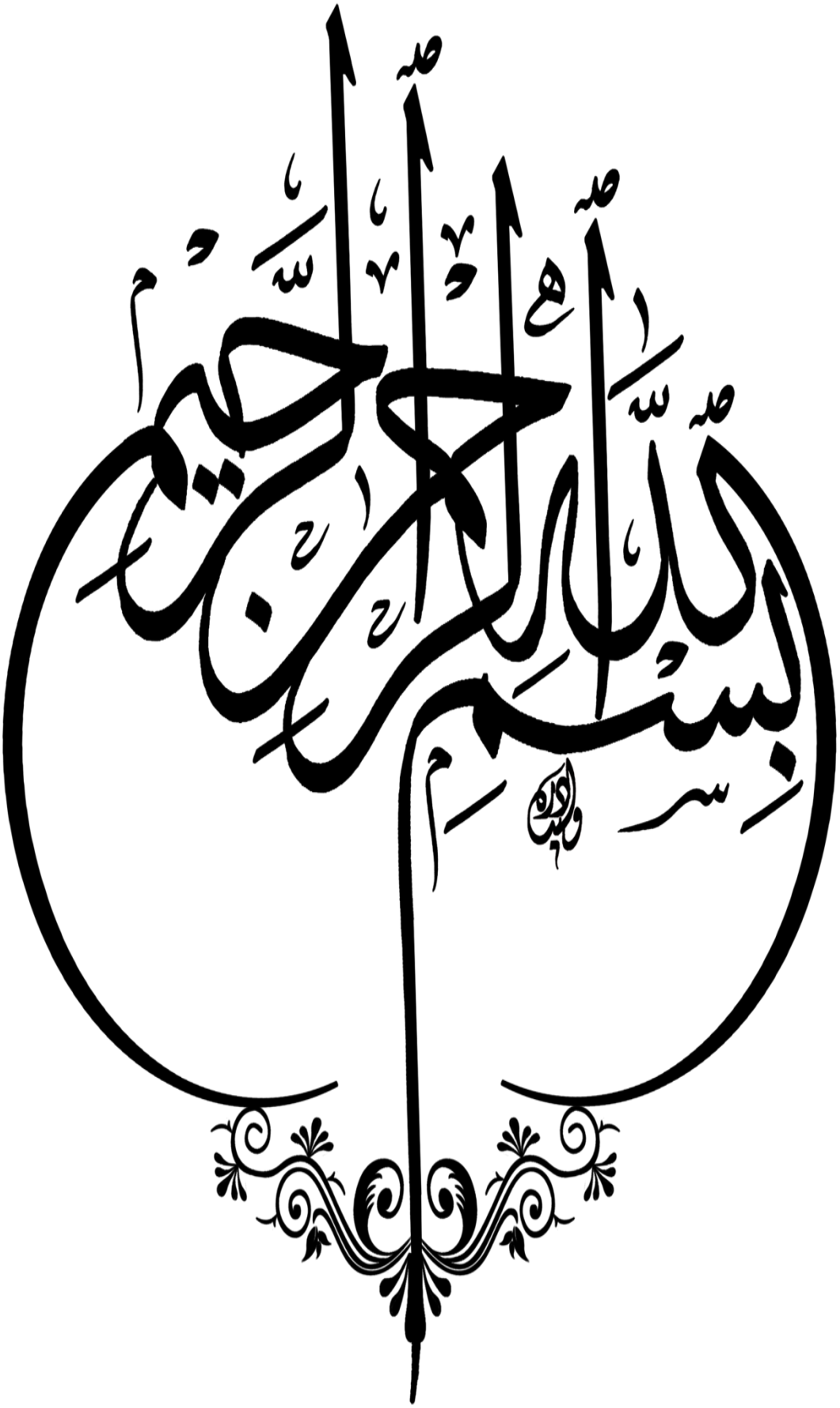
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والآخر، الظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمدا بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة، كما نرفع كلمة شكر وتقدير للأستاذ المشرف "سعودي بلقاسم" الذي ساعدنا على إنجاز موضوعنا

كما نشكر مصلحة القروض–لوكالة المسيلة904– على المعلومات والمساعدة التي قدموها لنا

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يزقنا السداد والتوفيق .

قرباس صبرينة

دبي عبير هدى

إهداء

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك خلقت فأبدعت، وأعطيت فأفضت فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك، وصلى الله وسلم على أشرف عبادك وخلقك خاتم المرسلين نبينا محمد

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى التي سهرت، ربت، وتعبت

إلى والدتي الحبيبة

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى والدي الحبيب

إلى من علموني حروفا من ذهب وأسمى عبارات العلم إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح

إلى أساتذتي الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع راضين من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس الجداول

الفهرس

مقدمة: 2

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض الاستثمارية

تمهيد **4**

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية..... **5**

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك التجارية..... **5**

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية **6**

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية **9**

المبحث الثاني: قروض الاستثمار..... **9**

المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمارية خصائصها وأهميتها..... **10**

المطلب الثاني: عمليات قروض الاستثمار..... **11**

المطلب الثالث: مخاطر القروض الاستثمارية والحلول المقترحة للحد منها **14**

المبحث الثالث: معايير وإجراءات منح القروض **17**

المطلب الأول: الدراسة التقنية والمالية لطالب القرض..... **17**

المطلب الثاني: مراحل منح القروض الاستثمارية **23**

المطلب الثالث: الضمانات البنكية ومعايير منح القروض **26**

خلاصة الفصل..... **31**

الفصل الثاني: دراسة حالة ملف قرض استثماري

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904 ..... **34**

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904 ..... **34**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904 ..... **35**

المبحث الثاني: ملف منح القروض **38**

المطلب الأول: المكلفين بمنح القروض بالوكالة **38**

المطلب الثاني: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة **39**

المطلب الثالث: سير عملية منح القرض **40**

المبحث الثالث: دراسة حالة المشروع MT **43**

المطلب الأول: البطاقة الفنية للمشروع MT **43**

المطلب الثاني: تقييم المشروع MT..... **44**

خلاصة الفصل: **57**

الخاتمة: **59**

قائمة المصادر والمراجع: **61**

قائمة الجداول

الجدول رقم1 : يمثل الإنتاج السنوي التقديري 45

الجدول رقم 2: يمثل الهيكل المالي 46

الجدول رقم 3: يمثل الميزانية التقديرية المالية للمشروع 47

الجدول رقم 4: يمثل تغير احتياج رأس المال العامل 48

الجدول رقم 5: يمثل نسب السيولة 48

الجدول رقم 6: يمثل دفعات الاستثمار 48

الجدول رقم 7: يمثل دفعات الاهتلاك 49

الجدول رقم 8: يمثل جدول حسابات النتائج 49

الجدول رقم 9: يمثل جدول الاستخدامات والموارد 50

الجدول رقم 10: يمثل المبلغ المدفوع السنوي الوحدة 52

الجدول رقم 11: يمثل فوائد التأجيل 52

الجدول رقم 12: يمثل قيمة الاستثمار الجديد 52

الجدول رقم 13: يمثل جدول حسابات النتائج التقديري 53

الجدول رقم 14: يمثل الموارد والاستخدامات الجديد 54

الجدول رقم 15: يمثل مبلغ الخزينة المتراكم للمستفيد 55

مقدمة

مقدمة:

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة أخرى.

وفي ظل هذه الظروف تعمل البنوك جاهدة على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة، وتعتبر البنوك التجارية الحجر الأساس في النظام المصرفي حيث تهدف إلى الحصول على الربحية في أقصى فترة زمنية ممكنة وذلك من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى رؤوس الأموال والأعوان الماليين الذين يوفرون هذه الأموال، لذلك يمكن القول أن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف النظام البنكي تتمثل في استعمالها في منح القروض المختلفة وفقا لإجراءات ومعايير محكمة يتبعها المصرف، ولها شروط ومراحل يجب إتباعها بداية من تقييم المؤسسة الطالبة للقرض عن طريق دراسة تحليلية مدققة للجانين المالي وغير المالي للمؤسسة.

إلا إنه تبقى المخاطرة قائمة نظرا لعدم ثقة البنك في المقترض وعدم استرجاعه لأمواله في وقتها اللازم نظرا للإفلاس المتوقع في أية لحظة أو عدم الالتزام بالوقت المتفق عليه ويصبح هنا مصير البنك مرهونا بتلك القروض وخاصة عند مطالبة أصحاب الودائع بودائعهم، ويقع في أزمة مالية قد تكلف الإفلاس وفقدان الثقة من طرف متعامليه، هذا ما يجعله يحرص حرصا شديدا في أن تكون دراسته دراسة معمقة لصاحب القرض من كل الجوانب الداخلية للمؤسسة والخارجية.

وهنا يمكن لنا طرح إشكاليتنا على النحو التالي:

ما هي الإجراءات المتبعة من طرف البنوك التجارية في منح القروض الاستثمارية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتطلب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- فيم تتمثل وظائف البنوك التجارية؟
- كيف يتم منح القروض الاستثمارية طبقا للمعايير التي المتبعة من طرف البنك؟

- ما هي المخاطر التي تواجه البنوك من خلال منح القروض الاستثمارية؟
- هل منح القرض الاستثماري يعتمد فقط على التحليل المالي؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على مختلف التساؤلات نعتمد مجموعة من الفرضيات:

- قبول الودائع تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية.
- تعتمد البنوك على جملة من المؤشرات المالية في منحها للقروض الاستثمارية ويساعدها في ذلك تقنيات التحليل المالي.
- يتم منح القروض الاستثمارية اعتمادا على الدراسة المالية لملف القرض.

أهمية الدراسة:

لقد حاولنا في إطار دراسة هذا الموضوع إبراز أهمية إحدى المصالح الرئيسية في البنك وهي مصلحة القروض، وذلك من خلال معرفة كل الإجراءات المتعلقة بمنح القروض الاستثمارية، حيث تعد الأخيرة ذات أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لتنمية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- الهدف الرئيسي هو إعطاء مفهوم واسع حول القروض الاستثمارية.
- إظهار أهمية قروض الاستثمار.
- معرفة كيفية تطبيق واستخدام الإجراءات المتبعة في منح قروض الاستثمار من طرف البنوك التجارية، من أجل اتخاذ قرار منح القرض أو لا.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- قيمة وأهمية هذا الموضوع.
- معرفة المعايير التي تعتمد عليها البنوك في منح قروض الاستثمار.
- الموضوع المختار ذو صبغة مالية، فهو يتعلق بنوع الاختصاص الذي ندرسه.

منهج الدراسة:

من خلال موضوعنا فقد اتبعنا المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم التي تشمل الموضوع، وذا المنهج التحليلي في تحليل طبيعة العلاقة بين مختلف مفاهيم الدراسة.

تقسيم الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى فصلين حاولنا فيها الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية لإشكاليتنا والتساؤلات المطروحة وكانت كالآتي:

الفصل الأول تضمن ثلاثة مباحث تمثلت في مفاهيم حول البنوك التجارية وكذلك القروض الاستثمارية، والمبحث الثالث عرضنا فيه أهم معايير وإجراءات منح القروض الاستثمارية.

الفصل الثاني ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تتمحور في مجملها على تقديم الوكالة محل الدراسة وكذلك المكلفين بمنح القروض وأخيرا دراسة حالة مشروع.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض الاستثمارية

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية إذ أن معظم الودائع والقروض ترتكز عليها ومن بين هذه القروض، القروض الاستثمارية حيث تعتبر الوسيلة التي تلجأ إليها المؤسسات والأفراد لتغطية احتياجاتها المالية من أجل تمويل مشروعاتها لذلك أصبح لزاما على البنوك أن ترسم سياسات اقراضية يسترشد بها متخذو القرارات عن النظر في الطلبات ومن أجل معرفة هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

المبحث الثاني: القروض الاستثمارية.

المبحث الثالث: معايير وإجراءات منح القروض الاستثمارية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد أماكن تحفظ أمواله، دفعه للتفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية ومن بين هذه المؤسسات البنوك التجارية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

أعطيت للبنوك التجارية تعاريف عديدة نوجز بعضها فيما يلي:

- يمكن تعريف البنوك التجارية بأنه المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد أو الهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض (الائتمانية)بقصد الربح.[1]
- البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك بنوك الودائع.[2]
- يعرف قانون النقد والقرض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد110إلى113 من هذا القانون، بحث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال لتي كلفت بها البنوك.[3]
- ومن هذه التعاريف يمكن القول أن البنوك التجارية هي مؤسسة تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض)ب حيث تحصل على أموال من العملاء على شكل ودائع ويتعهد بتسديدها لهم عند الطلب أو لأجل، كما يقدم أيضا قروض.[4]

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل العراق القديمة سنة 4000ق.م، أما الإغريق عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع، ومنح القروض.

---

[1] سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص113.

[2] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ص99-100.

[3] قانون النقد والقرض 90-10.

[4] من إعداد الطالبتين

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية ومن ثم فالشكل البدائي للبنوك التجارية هو الصراف والصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلاتها بعملات وطنية، بتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة، بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة وموثق بها وهي لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة.[1]

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبير من هذه الودائع لا يسحب وإن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة وأخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقى القبول العام، وبتطور العمليات المالية أصبح التهافت على الأموال كبيرا وأصبح البنك يقدم فائدة للمودعين ويقرضها بنسب عالية لأن البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيارفة، فبعد أن كان الغرض هو حفظ الأموال من الضياع أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى فائدة، منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لا بد منه مما يجعل بظهور القوانين المنظمة بعمل البنوك ولقد اقتصر إصدار النقود على بنوك معينة وهي البنوك المركزية.[2]

وفي هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في البندقية عام1517 ثم بنك امستردام1609 ولقد أدى تطوير وزيادة الإنتاج إلى ازدهار التجارة الخارجية وزادت الحاجة إلى القروض، ومع ظهور المشروعات الصناعية الكبرى المتطلبة لأموال ضخمة بدأت البنوك تعتبر جهازا فعالا في خدمة الرأسمالية من خلال تجميع المدخرات وإقراضها لرجال الصناعة فأصبحت وسيط مالي بين المستثمرين والمدخرين.[3]

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف المختلفة بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية وسنتطرق غليها فيما يلي:

1.خلق نقود الودائع:

يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع أنواع النقود انتشارا في المجتمعات الحديثة.

فالفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية.

[1] أحمد حشيش عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية الاقتصاد، ط3، بيروت، 1996، ص28.

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك، ديوان لمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص24.

[3] أحمد حشيش عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص28.

2.قبول الودائع:

يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية حيث يتم خلق النقود الائتمانية عن طريق هذه الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، ويلاحظ أن الودائع على أنواع مختلفة وهي:

2-1-الودائع التجارية:

وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها بدون إنذار سابق.

2-2-الودائع لأجل:

وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة المتفق عليها.

2-3-الودائع بإخطار:

وفيها يخطر المودع بنكه برغبته بالسحب في مدة زمنية متفق عليها.

2-4-ودائع الادخار:

شبه الودائع الجارية في عملية السحب أي يمكن سحبها دون سابق إنذار ولكن بفرق أنه يتم الإيداع مقابل فائدة تدفع للمودع وفي أوقات معينة متفق عليها سابقا.

يمكن القول أن هذه الودائع تفتح للأفراد والمؤسسات لتشجيعهم على الادخار.

3-تقديم القروض:

وهو ما يعرف بمنح الائتمان حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض.

يعتبر هذا الأخير من المهام التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية حيث تمنح رجال الأعمال ائتمانا قصير الأجل مما يعطيهم وسيلة دفع حاضرة كالأوراق النقدية والودائع تحت الطلب تستخدم في تمويل العمليات التجارية والإنتاجية في مقابل هذه الخدمة التيتؤديها البنوك التجارية والتي يترتب عنها تخليها عن بعض أموالها لمدة معينة هي مدة القرض فإنها تحصل على مبلغ يمثل نسبة معينة من مبلغ القرض ويسمى هذا المبلغ الفائدة وتحصل هذه النسبة على أساس سنوي.[1]

وتتفرع هذه القروض إلى ثلاثة أنواع:

3-1-قروض بدون ضمان:

تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأن في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروض بدون ضمان.

[1] عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص15-16.

3-2-قروض لضمانات مختلفة:

نذكر منها ما يلي:

- قرض بضمان السلع المختلفة.
- قرض بضمان أوراق مالية.

كلاهما لتجنب خطر عدم التسديد حيث يلجأ البنك لمنح القرض بضمان حقيقي فهو أصل معين للعميل حيث لا يرجعه له إلا بعد أن يستعيد قيمة القرض الذي يمنحه للعميل مع الفائدة.

3-3-القروض بضمان شخصي:

يتم عن طريق تدخل شخصي آخر من طرف المقترضين ويتعهد بالسداد في حالة عجز هذا الأخير عن التسديد في حالة نقص قيمة الأصل عن قيمة الدين فإن البنك يشترك مع الدائنين للحصول على أموالهم من الأصول الأخرى غير المرهونة.[1]

4-خصم الأوراق التجارية:

يعتبر هذا الإجراء من أهم وظائف البنوك التجارية في العصر الحديث، وتزداد أهميته بازدياد ظاهرة المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع، فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية مقابل مبيعاته، فمع تراكم الكمبيالات في يده فهو لا يستطيع الاستمرار بنشاطه التجاري.

إذن فهو يلجأ للبنك ليخصمها له أي يدفع له البنك قيمتها قبل أن يحل أجلها فيكون البنك في هذه الحالة قد قدم قرضا قصير الأجل مدته تاريخ استحقاق الكمبيالة ومبلغ الفائدة يعادل الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة الحالية ونسبة الفائدة إلى القيمة الإسمية للكمبيالة تعرف بسعر الخصم.[2]

5-وظيفة الإشراف والرقابة:

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.[3]

---

[1] مشرف نادي البنوك والشركات المالية-nizar-مفهوم البنك التجاري وأعماله وأقسامه www.a le ppouconomic.com .

[2] محمد شريف إمان، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي، البويرة، دفعة 2008-2009,

[3] نوال بدر الدين رؤوف عبد الله، القروض البنكية(شهادة ليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2003، ص24.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

1-هدف الربحية:

يحاول البنك تعظيم أرباحه من خلال تعظيم إراداته أو تدنية تكاليفه حيث تأخذ الإرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها الغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية، أما التكاليف فيتحمل البنك نوعين منها: التكاليف التشغيلية(أجور العمال، مصاريف الاستغلال...)والتكاليف التجارية المالية(أرباح بيع وشراء العملات، الفوائد، العملات الدائنة...)[1].

2-هدف السيولة:

نقصد بالسيولة في البنك قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان، لذلك نجد أن البنوك تقوم بتوظيف أموالها في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل قدرة البنك على تسهيل جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب أمرا ميسورا.[2]

3-هدف الأمان:

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري ولهذا تسعى إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر.[3]

المبحث الثاني: قروض الاستثمار

تلعب القروض الاستثمارية دورا مهما في تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فبواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة فاعلة، حيث تمنح القوة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين التي تمكنهم من تدعيم نشاطاتهم.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمارية خصائصها وأهميتها.

المطلب الثاني: عمليات قروض الاستثمار.

المطلب الثالث: مخاطر القروض الاستثمارية والحلول المقترحة للحد منها

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص200.

[2] عبد الحميد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون تاريخ، ص87.

[3] طه طارق، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دون دارالنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص160.

المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمارية خصائصها وأهميتها

لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بنشاطات استثمارية واسعة دون اللجوء للبنوك التجارية لأخذ القروض اللازمة لتغطية التزاماتها المالية.

الفرع الأول: تعريف القروض الاستثمارية

هناك عدة تعاريف للقروض الاستثمارية وسنذكر منها ما يلي:

*تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست قصيرة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات والمعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا تعلق الأمر بتمويل العقارات تكون بصدد تمويل طويل الأجل.

ونظرا للصعوبة التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم وهذه المدة فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من الصعوبات ويتعلق الأمر هنا بعملية القرض الايجاري".[1]

* كما يعرف "تلك القروض التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها، وتمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.[2]

ويعرف: "هي قروض تمنح لتمويل الأصول الثابتة وقروض لتدعيم الطاقة الإنتاجية كشراء المعدات، المواد الخام للإنتاج.[3]

*من التعاريف السابقة يتضح أن القروض الاستثمارية هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتهدف للحصول على وسائل الإنتاج والمعدات والآلات لتمويل أصولها الثابتة.

الفرع الثاني: خصائص القروض الاستثمارية

تتميز القروض الاستثمارية بالخصائص التالية:

- الفترة الزمنية طويلة من خمسة إلى سبعة سنوات؛
- تتم عملية السداد على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية؛
- أسعار فائدتها عادة ما تكون أكبر من أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل وذلك لتفادي هبوط الأسعار.
- البنوك تطلب ضمانات عينية على شكل أصول ثابتة.

[1] منهل مطر ديب سوتر ورضوان وليد العمار، النقود والبنوك، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص73.

[2] عبد الحميد طلعت أسعد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، المنصورة، 1998، ص131.

[3] هيكل عجمي ورمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص132.

الفرع الثالث: أهمية القروض الاستثمارية

للقروض الاستثمارية أهمية لكل من البنك والمؤسسة، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:[1]

- يمكن الائتمان للمؤسسة المقترضة من استعمال الأموال المقترضة بصورة أكثر فعالية لأنها لا تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة والمتوسطة الأجل قياسا بالقروض قصيرة الأجل والتي تؤدي إلى إرباك في إدارة سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع والمتكرر؛
- تسديد أقساط القرض بطريقة تمكن المؤسسة من الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات الإنتاجية وبصورة تدريجية؛
- يتناسب حجم الائتمان وطول مدته مع الأغراض التي تقف وراءه إذ تتمثل هذه الأعراض في تمويل المباني والأراضي التي تكون مدة قروضها طويلة؛

المطلب الثاني: عمليات قروض الاستثمار

الفرع الأول: العمليات الكلاسيكية لتمويل الاستثمار

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات، وهي القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته.

أولا: القروض متوسطة الأجل

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، القروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار والقروض الغير قابلة للتعبئة.

فأما النوع الأول (القابلة للتعبئة) يعني أن البنك بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، والتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

[1] فلاح حسين ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل، عمان، 2000، ص125.

أما إذا تعلق الأمر بالنوع الآخر (الغير قابلة للتعبئة) فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية الخصم، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار موعد السداد وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

ثانيا: القروض طويلة الأجل

يقوم بمنح هذه القروض مؤسسات متخصصة، وتتجاوز مدة القرض عن سبع سنوات، فهدفها الرئيسي هو وضع الأموال اللازمة في متناول المؤسسة لتغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة وتمويل التجهيزات التي تزيد مدة إهلاكها عن سبع سنوات مثل تجهيزات البناء، وضع هياكل المصانع، التجهيزات الثقيلة، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين(20) سنة وميزة هذه القروض أنها تسدد على فترة طويلة حتى لا يتم الإخلال بتوازن المؤسسة.[1]

رغم هذه المصاعب يبقى التمويل الكلاسيكي من الطرق الشائعة في تمويل الاستثمارات، لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل تمويل أخرى أهمها الإقراض الايجاري.[2]

الفرع الثاني: عمليات القروض الحديثة (الائتمان الايجاري)

يعتبر الإقراض الايجاري فكرة حديثة في طرق التمويل، فقد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقات التمويلية بين المؤسسة المقترضة والمؤسسة المقرضة، ورغم حداثتها فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها لهم.

أولا: تعريف الإقراض الايجاري وآلياته

يعرف على أنه الانتمان الايجاري أو التأجير التمويلي هو قيام البنك بتمويل شراء مجموعة معينة من الأصول الثابتة أو المنقولة والقيام بتأجيرها للغير لفترة زمنية معينة ووفقا لشروط محددة.

كما يعرف على أنه <<عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات ومعدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على أساس الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار >>.

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص13.

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص112.

ثانيا: أنواع الإقراض الايجاري

1-الإقراض الايجاري حسب طبيعة العقد

ينقسم هذا النوع إلى نوعين هما:

أ- الإقراض الايجاري العملي: يعتبر الإقراض إيجاري إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمساوئ والمخاطر المترتبة بملكية الأصل المعني، أو تقريبا كلها إلى المستأجر وهذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق المؤجر، بمعنى أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، وبالتالي يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو ببيع الأصل.

ب- الإقراض الايجاري المالي: يعتبر الإقراض الايجاري ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، ويعني ذلك أن مدة عقد الإقراض الايجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه الأموال المستثمرة.

ت- الإقراض الايجاري الصناعي، وبمقتضاه يقيم البنك مشروعا صناعيا كاملا مشتغلا بذاته، برأس مال مستقل بهدف تأجيره، مع التأكد من أن العميل يمثل مركزا طليقا في مجال مهنته، وأن الاستثمار هو في مشروعات تتميز بالاستقرار الفني ولا يهددها التضرر الفني السريع.

ث- الإقراض الايجاري الدولي: تستخدم هذه الاعتمادات في الاشتراك في مجموعات دولية لتمويل العمليات العالمية الكبيرة مثل تحويل أنابيب النفط والغاز وبناء السفن وإنشاء شركات تابعة.[1]

2-الإقراض الايجاري حسب طبيعة موضوع التمويل

و ينقسم هذا الأخير بدوره إلى:

أ- الإقراض الايجاري للأصول المنقولة: يستعمل هذا النوع من الإقراض من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة مثل تجهيزات وأدوات الاستعمال الضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة، وفي نهاية العقد يمكن لها تجديده أو شراء الأصل أو التخلي عنه نهائيا .

ب- الإقراض الايجاري للأصول غير المنقولة: يهدف هذا النوع إلى تمويل الأصول غير المنقولة والتي تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو في طريق التشييد حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت ببنائها وتسليمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها مقابل ثمن الإيجار.

[1] حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع السابق، ص113.

المطلب الثالث: مخاطر القروض الاستثمارية والحلول المقترحة للحد منها

يواجه البنك عند منح القروض الاستثمارية مشكلة تقدير المخاطر المختلفة المتعلقة بالقروض وتحاول البنوك التحكم فيها أو التخفيف من وقعها، خاصة عندما يتعلق الأمر بخطر خسارة الأموال الخاصة به وليس فقط عدم تحقيق العائد المتوقع من القرض.

الفرع الأول: مخاطر القروض الاستثمارية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

أولا : مخاطر متعلقة بالبنك

إن مصطلح المخاطرة المصرفية يعني العقبات والصعوبات التي تواجه البنك الذي يمارس نشاطه اليومي، فالمخاطرة هي عدم استطاعة المقترض سداد ما عليه مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض، وهناك عدة أنواع من المخاطر المتعلقة بالبنك وهي كالآتي:

1-مخاطر انعدام السيولة

إن السيولة مرتبطة بنقص وندرة الموارد وقدرة البنك على اتجاه الأموال الضرورية، مخاطر السيولة تعرف على أنها مخاطر نشاط البنك في سوق غير رسمي حيث يؤثر على أسعار هذه السوق بشكل مباشر ومن العوامل المؤثرة على السيولة في أي بنك وهي كالآتي:

أ- درجة تحويل الموارد قصيرة المدى وخاصة الودائع تحت الطلب للاستخدامات المتوسطة وطويلة الأجل المستحقة من طرف البنك؛

ب- فقدان الثقة اتجاه البنك من شأنه أن يجعل الزبون يقوم بسحب ودائعه، وقد تؤدي مخاطر انعدام السيولة إلى إفلاس البنك إذ لا يمكنه الاستمرار ولو لبضع ساعات في حالة انعدام السيولة التي تساعده في الأشغال اليومية.

2-مخاطر تذبذب معدل الفائدة

إن معدل الفائدة هو ذلك الثمن الممنوح من طرف البنك للحصول على القرض أو الثمن الذي من خلاله يتحصل البنك على معدلات عائد الفائدة، حيث تكون ثابتة أو متغيرة وذلك تبعا لحجم العمليات البنكية، وخطر سعر الفائدة له تأثير هام على الوضعية في البنك وهذا من خلال:[1]

- جدول حسابات النتائج الذي يمكن أن نجد من خلاله عدم مطابقة مرد ودية الاستخدامات وتكلفة الموارد؛

[1] سمير عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص211.

- العلاقة العكسية لمعدل الفائدة وقيمة الأصل المالي فتعتمد المقارنة بين الميزانية البنكية ومحفظة الأصل المالية، حيث نجد في هذه الحالة أن كل أصل مالي يكون له استجابة إيجابية أو سلبية، وذلك تبعا لتغيرات أسعار الفائدة.
- يحدث خطر معدل الفائدة من خلال تفوق تكاليف الموارد على عائد الاستخدامات الموزعة.

مخاطر تغير سعر الصرف 3

يتعرض البنك إلى مخاطر سعر الصرف عند قيامه بمجموعة من المبادلات على الحساب والإقراض والاقتراض بالعملة الصعبة كما يلي:[1]

أ- العمليات على الحساب: يحدث اتفاق بمبادلة نقد بآخر وبسعر محدد وتكون هذه العملية مفتوحة يومين قبل التحويل من حساب إلى حساب آخر، ويلجأ البنك إلى هذه العمليات ليشبع طلبات زبائنه، وتتطلب هذه العملية قفل هذا العقد من البنك مسبقا وذلك لتجنب المخاطر لأن أسعار صرف العملات مرنة تستدعي من أطراف التبادل أن تؤخر إحداهما مشترياتها والأخرى تعجل بمبيعاتها، لان حركة طلب وعرض العملات تؤدي إلى حركة أسعار الصرف مما تعرض البنك إلى مخاطر مستمرة.

ب- عمليات الودائع بالعملات: تتمثل هذه العمليات في الإقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية مما يعرض البنك إلى مخاطر سعر الصرف، ويتحمل الخسائر وذلك إذا كان البنك يدفع استرجاعات القرض بالعملة المحلية، في حين تعرف أسعارها الارتفاع.

ثانيا: مخاطر متعلقة بالمقترض

تأتي من خلال اهتزاز وتزعزع الثقة بين الزبون والبنك المقرض، ومن أهم المخاطر المتعلقة بذلك ما يلي:

1 مخاطر قطاع النشاط

هذه المخاطر تكون مرتبطة بفرع النشاط الذي يمارسه المقترض، ويكمن الخطر الذي قد يتعرض له البنك في التغيير الذي قد يحدث في ظروف الاستغلال الصناعية أو التجارية لنشاط معين ومن أحداث معينة، ومن بين هذه الأحداث ما يلي:

- انخفاض أسعار البيع بشكل كبير وفقا لقانون العرض والطلب في السوق؛
- ميزة المواد الأولية الضرورية في عملية الإنتاج؛
- التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى ظهور منتجات منافسة وبأقل تكلفة؛

[1] مهند نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، دار الحرية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص243.

- تغير أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم التي تلعب دورا هاما في زيادة أو تراجع كمية المبيعات.

2 مخاطر متعلقة بقلة خبرة كفاءة مسيري المؤسسة المقترضة

إن عدم وجود أو نقص موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للأموال المقترضة، من هنا يتبين أن البنك عند الاستفسار عن طالب القرض يطلب منه تزويده.

3 مخاطر عدم التسديد

هذه المخاطر تتمثل في الخسارة التي يمكن للبنك أن يتحملها نتيجة إفلاس المفترض الذي قد يكون فردا أو المؤسسة أو هيئة، حيث أن خطر عدم التسديد ينتج عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته وهي ناتجة عن عدم مراقبة التدفقات النقدية الناتجة عن استعمال القرض، وبالتالي عدم وصولها إلى البنك ويمكن القول بأن الخطر الأكثر ضررا لأنه يعبر عن عجز نهائي كلي أو جزئي للمقترض وهلاك كلي للمصرف وهو كذلك الذي ينتج عن إعسار المدين وإخلاله بالتزاماته عند تواريخ الاستحقاق، حيث لا يجد المصرفي الأموال التي منحت له من قبل، وهو يصبح أيضا مدين اتجاه المودعين وبالتالي فهو عاجز عن تحقيق الإيرادات والتدفقات المسبقة للقرض التي تم التنبؤ بها، وعليه فلا بد للمصرف من مواجهة القرض رغم سحب الودائع.[1]

الفرع الثاني: الحلول المقترحة للحد من مخاطر القروض الاستثمارية

في الواقع إن عملية المعالجة للمخاطر تبدأ مع ظهور أول حادث عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يمكن الحد من مخاطر القروض الاستثمارية وتجنبها والتحكم فيها من خلال:[2]

- استخدام التسهيلات الائتمانية فقط بعد إتمام الموافقة على الحد الائتماني؛
- لا يجب أن يتعدى إجمالي مخاطر الائتمان في أي وقت من الأوقات حدود مبالغ الائتمان الفعلية التي تمت الموافقة عليها؛
- تقوم الإدارة العامة للبنك بوضع هيكل لأهداف المحفظة الائتمانية وتقع مسؤولية ضمان الالتزام بهذه الأهداف على المسئول عن إدارة المخاطر الائتمانية؛
- تتم مراقبة هيكل المحفظة الائتمانية على ضوء الإرشادات المتعلقة بالقروض الجديدة الموجهة لتنمية المشاريع من خلال تخفيض الائتمان إذا اقتضت الضرورة؛
- المخاطر التي لا يمكن تحديدها رقميا وبشكل موثوق من خلال حدود مناسبة للمخاطر؛
- المخاطر التي يمكن التقليل منها بإجراءات أخرى مناسبة وموثوقة أو من خلال عدة إجراءات للحد منها.

[1] عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص213-214.

[2] سمير عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص149-150.

المبحث الثالث: معايير وإجراءات منح القروض

تعتمد عملية منح القروض الاستثمارية على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح القرض لتحقيق الهدف المراد وهو تحقيق أكبر ربحية للبنك مقدم القرض من جهة، وتقدم تسهيلات لطالب القرض من جهة أخرى، إذ يجب أن تراعي عملية منح القرض جملة من المعايير، ويمر القرض بمراحل وشروط التي يدرسها البنك للتوصل إلى قرار منح القرض أو لا.

و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

*المطلب الأول: الدراسة التقنية والمالية لطلب القرض.

*المطلب الثاني: مراحل منح القروض الاستثمارية.

*المطلب الثالث: الضمانات البنكية ومعايير منح القروض.

المطلب الأول: الدراسة التقنية والمالية لطالب القرض

تعتبر الدراسة التقنية والمالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقوم بمنح القروض، إذ تقوم بدراسة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية لتحديد نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد البنك على اتخاذ القرار النهائي.

الفرع الأول: الدراسة التقنية لطلب القرض

أولا: المعومات اللازمة لإقرار القرض

لابد من توافر معلومات أساسية التي من خلالها يتم قراءة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض ومن بينها نذكر ما يلي:[1]

- القوائم المالية (المركز المالي والدخل) للمؤسسة طالبة القرض؛
- معلومات مالية إضافية في حالة طلب عدة أنواع من القروض؛
- نوعية الضمانات التي يقدمها المركز الرئيسي للمؤسسة إذا كان النشاط الفرعي محدود؛
- القروض الأخرى التي سبق للمؤسسة الحصول عليها ونظام سدادها ونوعية الضمانات المقدمة.
- تحديد الظروف التي يتم في ظلها تحديد القرض وشروطه؛
- إذا كان القرض بضمان ما، نسبة القرض إلى قيمة الأصل الضامن وبذلك يتحدد هامش الأمان ويتحدد ميعاد استحقاق القرض.

[1] رميسة قرياقص وعبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص95-96.

- تقرير من حيث حجم القرض ومدته.

وبصفة عامة تسأل إدارة القروض عما يلي:

- معلومات حول طالب القرض؛
- تحليل المعلومات التي سبق جمعها والخاصة بسمعة العميل ومركزه المالي؛
- تحليل الأوضاع المستقبلية لطالب القرض؛
- إعداد التوصيات حول الطلب المقدم للحصول على القرض، ويترك أمر اتخاذ القرار للمستوى الإداري سواء كان فرد أو لجنة.

ثانيا: العوامل موضع الدراسة عند تحليل طلب الحصول على قرض

يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا وتتلخص هذه العوامل في:

- القدرة على السداد
- السمعة؛
- رأس المال؛
- الضمان المقدم؛
- الظروف الاقتصادية.

ثالثا: نطاق البحث عن طالب القرض

يختلف مجال ومدى البحث والتحري عن طالب القرض وفقا لعدد من العوامل والتي من أهمها حجم ومدة القرض، التقارير المالية للمؤسسة، الضمانات المقدمة، التعاملات السابقة مع طالب القرض، وبصفة عامة يستمر البحث والتحري طالما أنه يمكن الحصول على بيانات إضافية تساعد في التقييم الموضوعي لمركز مقدم طلب القرض، وكذلك جمع المعلومات التي تساعد في تقييم سمعة طالب القرض مدى قدرته على السداد.

يمتد البحث والتحري عن النشاط الذي يستخدم فيه القرض إلى سجلات الأداء المالي للمؤسسة، نوع العلاقات العمالية في المؤسسة وأسباب الزيادة في المبيعات والأرباح ودرجة التقلب فيهما، ثم التطرق إلى الإدارة المهيمنة على الشركة من حيث كفاءتها وماضيها ورأي العاملين فيها والمتعاملين معها سواء تعلق الأمر بالزبائن أو

بالموردين. كما ينبغي التعرف على الظروف التنافسية للصناعة واتجاهات المبيعات والأرباح أو مركز طالب القرض داخل الصناعة، فهذه الاعتبارات لا ينبغي إهمالها لتقييم المقدرة المستقبلية لطالب القرض.[1]

رابعا: مصادر الحصول على معلومات طالب القرض

تتعدد مصادر الحصول على المعلومات، نذكر منها المقابلات مع طالب القرض والرجوع إلى السجلات والمصادر الأخرى.

1: إجراء مقابلة مع طالب القرض

يمكن من خلال المقابلة معرفة سبب طلب القرض، ومدى مطابقة ذلك مع سياسة البنك والقواعد المنظمة للقروض المصرفية، أيضا الحكم على سمعة العميل وصدق المعلومات التي يدلي بها وجميع المعلومات عن ماضي المؤسسة وتطورها والمركز التنافسي وإدارتها، وخططها المستقبلية.

2: السجلات الخاصة بالبنك

يجب أن يتوافر عند البنك مجموعة من السجلات والإحصائيات عن الموردين والمقترضين، وتفيد هذه السجلات في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب القرض، وكيفية استخدامه للقروض السابقة، وأسلوب سداد هذه القروض ومدى التزامه بشروط الاتفاق وهل يودع مدخراته بحساب البنك.

3: المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات

يمكن ذلك بالرجوع إلى المنظمات والهيئات المتخصصة في جمع المعلومات عن المشروعات، مثال ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية ولديها معلومات عن حوالي 3 ملايين مشروع موزعة بين الولايات المتحدة وكندا حيث يتم نشر المعلومات المختصرة عن هذه المشروعات وعن حجم الإقراض لكل منها، أما المعلومات الأكثر تفصيلا فيمكن الحصول عليها في شكل تقارير خاصة عن حجم القرض ويسمى بتقرير المعلومات عن المشروع.[2]

الفرع الثاني: التحليل المالي لدراسة القروض الاستثمارية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تقوم بقراءة المركز المالي بالاعتماد على النسب المالية ومدى قدرتها على توليد تدفقاتها النقدية التي تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها وبالتالي تحديد نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على اتخاذ القرار النهائي والمتمثل في منح القرض أو لا.

[1] اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

[2] اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

أولا: محددات التحليل المالي

نجاح المحلل المالي في الحكم على مؤسسة ما مرهون بالمحددات التالية:[1]

- كلما كانت المعلومات المالية وافية ودقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل؛
- التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة وهو عادة ما يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة؛
- قد يركز المحلل المالي على جانب واحد ويهمل الجوانب الأخرى فمنهم من يركز على السيولة ومنهم من يركز على الربحية؛
- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق؛
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين أين يكمن الضعف في التحليل المالي.
- تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانياتها وهذا ما يعيق عمل المحال المالي على الحكم على كفاءة المؤسسة.

ثانيا: النسب المالية

يتم توضيح ذلك من خلال النسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية.

1: النسب الهيكلية

يتم حساب هذه النسب على أساس المؤشرات الهيكلية التالية:[2]

أ- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستعملها البنك، وهو عبارة عن القدرات الذاتية للمؤسسة في تمويل الاستثمارات التي تقوم بها وتحسب نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي=الأموال الذاتية/الأصول الثابتة

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لاستثماراتها بأموالها الخاصة

- إذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة؛
- إذا كانت أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض في الأموال.

[1] أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2005، ص ص113-114.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص151.

ب – التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة، وتعطى نسبة التمويل الدائم بالعلاقة التالية:[1]

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/الأصول الثابتة

- إذا كانت أكبر من الواحد فإن ذلك يدل على حالة توازن؛
- إذا كانت أقل من الواحد فهذا يدل على تحقيق عتبة التوازن.

ج– نسبة القدرة على الوفاء

وهي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند أجالها المحدد، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:[2]

نسبة القدرة على الوفاء = مجموع الأصول/ مجموع الديون

- إذا كانت أكبر من الواحد فإن المؤسسة في وضع جيد ويمكنها الحصول على قروض أخرى؛
- إذا كانت أقل من الواحد فإن المؤسسة في وضعية حرجة ولا يمكنها الحصول على دين آخر؛
- كلما كانت النسبة اكبر من 50% دل ذلك أن المؤسسة لها إمكانية كبيرة على تسديد الديون وبإمكانها الحصول على دين آخر والعكس صحيح.

ثالثا: نسب السيولة

تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها وتشمل على ما يلي:[3]

1–نسبة التداول

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال المقارنة بين الأصول المتداولة، وتعطى نسبة التداول وفق العلاقة التالية:

نسبة التداول= الموجودات المداولة/ المطلوبات المتداولة

[1] عبد اللطيف بالغرسة، المنهل المعرفي في التسيير المصرفي، منشورات باجي مختار، عنابة، 2000، ص ص187-188.

[2] ناصر دادا عدون ومحمد فتحي نواصر، دراسات الحالات المالية، الجزائر، دون سنة نشر، ص55.

[3] عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص321.

2-نسبة السيولة السريعة

تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة= النقدية+الأوراق المالية+المدينين+أوراق القبض/الخصوم المتداولة

رابعا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لها، وتحقيق أكبر ربح ممكن وتشمل ما يلي:[1]

أ- معدل دوران مجموع الأصول الثابتة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لتحقيق المبيعات، خاصة في المؤسسات التي تكون أصولها الثابتة الجزء الأساسي

من إجمالي استثماراتها الكلية، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[2]

معدل دوران مجموع الأصول الثابتة=المبيعات/الأصول الثابتة

ب – معدل دوران المخزون: تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة لمخزونها من البضاعة ومدى سيولة هذا المخزون وقابليته للتسويق، وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون=المبيعات(التكلفة)/متوسط المخزون

ج- نسبة الأصول المتداولة إلى نسبة الاقتراض : تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة لجميع التزامات المؤسسة(مجموع الديون)، وتحسب كما يلي:[3]

نسبة الأصول المتداولة إلى نسبة الاقتراض= الأصول المتداولة/الاقتراض

4-نسب المديونية

مجموعة نسب لقياس كفاءة الأموال المستمرة والتعرف على هيكلة مصادر التمويل (مساهمين واقتراض) وإدارتها، وبما أن رأس المال المستثمر تم توظيفه في الأصول للعمليات التشغيلية وهي تتعامل بشكل مباشر مع مكونات أصول المستثمر ومصادر التمويل على النحو التالي:

[1] أيمن الشنطي وعامر شقر، مرج سبق ذكره، ص ص118-119.

[2] وليد ناجي الجيلاني، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص68.

[3] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، دار المريخ، الرياض، ط2، 2009، ص146.

نسب المديونية=الديون طويلة الأجل/(الديون طويلة الأجل+حقوق المساهمين)

تبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على الديون طويلة الأجل ضمن هيكلها التمويلي.

المطلب الثاني: مراحل منح القروض الاستثمارية

يعتبر تقديم القروض الاستثمارية من أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية للبنك في مجال منح القروض، لذلك من المنطقي أن تولي إدارة البنك أهمية بالغة لهذه العملية حيث تضمن استرداد أموالها، حيث يقوم البنك بوضع تصور لكيفية منح القرض الاستثماري في صورة مراحل يمكن إدراجها كالأتي:

الفرع الأول: محتويات ملف القرض

يتضمن ملف القرض الاستثماري على العناصر التالية:[1]

- طلب القرض: يقدم من طرف العميل حيث ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل والتي تتضمن طبيعة القرض، مبلغه وموضوعه؛
- الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع صغير ومتوسط الأجل؛
- وثيقة تبين وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة والتي تبين التطورات الدائنة والمدينة لرصيد الزبون بالبنك.
- الميزانيات وجداول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة وخمس سنوات تقديرية لاحقة إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري.
- فاتورة تقديرية؛
- مخطط تمويل للأشغال والبناءات التي سيتم إنجازها؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- شهادة الإعفاء من الضرائب إذا كانت المؤسسة معنية بالإعفاء؛
- وثيقة الضمان الاجتماعي؛
- سندات الملكية للأراضي؛
- رخصة البناء بالنسبة للمشاريع الاستثمارية صغيرة ومتوسطة الأجل؛
- عقد ملكية المحل أو عقد إيجار يغطي مدة القرض على الأقل؛
- نسخة من عقد استيراد التجهيزات بالنسبة للعتاد المستورد؛

[1] عبد الحق أبو عتريس، مرجع سبق ذكره، ص ص63-64.

- نشرة رسمية تبين إنشاء المؤسسة وتطوراتها؛
- القانون الداخلي للمؤسسة؛
- تحويل الجمعية العامة القائمة بأعمالها بالتعاقد على القروض وتقديم الضمانات باسمها؛
- وثائق الرهن إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية وتجارية، فإنه يتطلب تقديم بيانات تشبه ذلك؛
- مستند الكفالة إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية.

الفرع الثاني: عقد القرض

يتم إبرام عقد القرض بين البنك وعميله على أن يتضمن هذا العقد كافة العناصر المشكلة للقرض ذاته، ويمكن تبيان أهم ما يتضمنه عقد القرض كما يلي:

- مبلغ القرض؛
- مدة القرض؛
- معدل الفائدة؛
- طريقة تسديد القرض؛
- الهدف من القرض؛[1]
- فترة السماح؛
- طبيعة ونوع الضمانات المقدمة مقابل الحصول على القرض؛
- طريقة صرف القرض أو استهلاكه من طرف المقترض؛
- تحديد المحاكم المختصة بالنظر في النزاع في حالة وقوعه وكذلك تعيين كفيل للتبليغ.

الفرع الثالث: الاستعلام عن العميل

بعد التأكد من صحة الوثائق المقدمة من طرف العميل يقوم البنك بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول العميل لأنه قد يقوم بإخفاء بعض الجوانب الهامة كسوء النية، العجز المالي، وفي هذا الشأن على البنك أن يراعي عند الاستعلام عن العميل محددان هما:[2]

- تكلفة البحث؛
- الوقت المستغرق في البحث.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص61-62.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، مصر، ط3، 2003، ص161.

الفرع الرابع: دراسة جدوى المشروع

إذا كان التحليل المالي يقدم للبنك معلومات كثيرة وثمينة على الوضع المالي للمشروع فإن ذلك غير كافي لاتخاذ القرار السليم خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض الاستثمارية التي تمتاز بطول مدتها ومبالغها الكبيرة أين فرضت ضرورة دراسة الجدوى المالية، وذلك لتأكد من مدى توفر الموارد الضرورية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع، وذلك لتقرير مدى صلاحية وجاذبية المشروع محل الدراسة.

الفرع الخامس: تسيير ومتابعة القروض

تعد هذه الخطوة ضرورية إذ قد يكون قرار إقراض العميل محفوفا بالمخاطر، الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيرا للوقت، وترجع أهمية هذه الخطوة أيضا إلى كونها الأساس في تقدير أسعار الفائدة على القروض حيث أنها تتفاوت بتفاوت درجة حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء قرار الإقراض، وهذا ما يسمى بالتوازن بين العائد والمخاطرة، وعليه يتم اتخاذ قرار قبول منح القرض من خلال ما يلي:

أولا: تحديد الاحتياجات المالية الفعلية

من خلال التحليل الدقيق للوضعية المالية للزبون يتم الوقوف على احتياجاته الفعلية عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالي في حدود الإمكانيات المالية للبنك من خلا عناصر مختلفة أهمهما:[1]

1 مبلغ الفائدة

يتم حسابه انطلاقا من معدل الفائدة المطبق على القروض، فهذا المبلغ يمكن أن يكون ثابتا طيلة فترة القرض خاصة إذا كانت فترة قصيرة، كما يمكن أن تكون عرضة للمراجعة باستمرار حسب الظروف الاقتصادية، حيث تمثل الفائدة تكلفة للمقترض وعائد أو مدخولا بالنسبة للبنك قد يتم الاتفاق بشأن دفعها مقدما أو على فترات أومع أصل القرض ذاته.

2 العمولة والنفقات

وهي عبارة عن الأجر الذي يتقاضاه البنك لقاء أتعابه عند فتحه طلب القرض، على اعتبار أنه لدراسة طلبات القروض وتكوين ملفات إدارية لتكاليف معينة ينبغي تغطيتها، وهذه التكاليف تقع على عاتق طالب القرض، لذلك فهي تدخل ضمن مكونات تكلفة القرض، بالإضافة للعمولة ينبغي أن تشمل تكلفة القرض جميع النفقات.

[1] عبد الحق أبو عتريس، مرجع سبق ذكره، ص78.

ثانيا: متابعة القرض

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها وذلك لضمان أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل.

المطلب الثالث: الضمانات البنكية ومعايير منح القروض

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنك للحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية.

الفرع الأول: مفهوم الضمانات وأنواعها

الضمانات البنكية هي وسيلة يثبت بها البنك حقه في استرجاع الفرض الذي منحه في حالة عدم تسديد العملاء لديونهم، وذلك ليريح البنك نفسه من اتخاذ قرارات عن القروض التي على هامش الأمان ولكي يريح نفسه كذلك من الارتباك الذي يمكن أن يحدث نتيجة تعثر المقترض في الدفع، فإنه يقوم بتحديد الضمانات التي يمكن له أن يقبلها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لدرجة قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح القرض.[1]

الضمان مرتبط برأس المال ومن الممكن أن يكون الضمان بضائع أو أوراق مالية أو سيارات أو أراضي أو عقارات...الخ، وعلى هذا فمن وجهة نظر البنك نجد أن أحسن ضمان هو ما كان يمكن تحديد قيمته بسهولة ويمكن تحويله لقيمة نقدية بسهولة.

عموما تنحصر الشروط الواجب توفرها في الضمان ما يلي:[2]

- سهولة التصرف فيه من طرف البنك عند تخلف العميل عن السداد دون خسائر كبيرة؛ انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان؛
- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك، وإمكانية الاستحواذ عليه والتصرف فيه ويقوم البنك عادة بتحديد هامش الضمان(المخارج) وهو الفرق بين القيمة السوقية المتوقعة للضمان وبين القرض، هذا ويزيد قيمة المخارج عن هذا التعريف ليتضمن أيضا مصروفات التصفية والتصرف في الأصل وكذا تغطية أية فوائد متجمعة لم يدفعها العميل، وتتوقف هذه المخارج على:
- نوع الضمانات المقدمة؛

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص422.

[2] نفس المرجع السابق، ص422، ص223.

- مدى استقرار قيمتها السوقية؛
- مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الصناعة التي يعمل فيها المقترض؛
- القوانين واللوائح الحكومية والقرارات الإدارية.

للضمانات البنكية عدة أنواع نذكر منها:

أولا: الضمانات الشخصية

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، ويمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية وهي الكفالة والضمان الاحتياطي.[1]

1-الكفالة

هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجال الاستحقاق، ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير، ويتطلب هذا أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، وينبغي أن يمس هذا كل من:

- موضوع الضمان؛
- مدة الضمان؛
- الشخص المدين؛
- الشخص الكافل؛
- أهمية وحدود الالتزام

2-الضمان الاحتياطي

يعرف الضمان الاحتياطي على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه عل تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة لكنه يختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية،

[1] بخزازة فايزة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص171.

والأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في سند لأمر، السفتجة والشيكات، والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق،

وعليه هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف أحد الموقعين على الورقة.

ثانيا: الضمانات الحقيقية

على خلاف الضمانات الشخصية ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض ويمكن للبنك أن يقوم بيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض.

يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين التاليين:

1-الرهن الحيازي

في مجال الرهن الحيازي نجد أنفسنا أمام نوعين من الرهن وهما الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري.

2-الرهن العقاري

الرهن العقاري عبارة عن حق يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويمكن دسته من ثمن ذلك العقار، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا، ويبقى العقار مرهونا حتى يتم سداد القرض.

الفرع الثاني: معايير منح الائتمان

أولا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5C's

تسعى إدارة القروض قبل اتخاذ القرار منح القرض الإحاطة بالمخاطر التي يتعرض لها عند منح القرض، وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر.

لذلك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة منح القروض ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به خلال تحليل مجموعة من المعايير هي كما يلي:

1-القدرة على الاستدانة

ومعيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة منح القروض رغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك آراء حددت ماهية "القدرة" كمتغير في المخاطرة.

2-شخصية العميل

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في قرار منح القروض، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ولهذا نجد أن أهم مسعى لإدارة منح القروض عند إجراء التحليل هو تحديد شخصية العميل بدقة.

3-رأس المال

يعتبر رأس المال للعميل أحد أهم أسس القرار في منح القروض، ولهذا فإن إدارة منح القروض تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، ويقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة مطروحا منها المطلوبات التي بذمته.

4-الضمان

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة منح القروض في البنك عندما تتخذ القرار بمنح القروض، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك.

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق القرض، فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد حتى يستطيع البنك تحصيل حقوقه

ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5P's

تعزز إدارة منح القروض قرارها بتحليل آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة وتحليل تحليل هذه المعايير تعطي إدارة منح القروض ذات الدلالات التي يعطيها منهج 5 وإن كانت بأسلوب آخر، وتحتوي هذه المعايير على:

العميل، الغرض من القرض، القدرة على السداد، الحماية، النظرة المستقبلية.

ثالثا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM

يعتبر هذا المنهج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل وقراءة المستقبل. ويعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل وتساعده إدارة منح القروض عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن بين المخاطر والقدرة على السداد، وتتكون عناصره من المعايير التالية:

التصور، القدرة على السداد، الغاية من القرض، الضمانات، الإدارة.

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن استنتاج أن القروض الاستثمارية بأنواعها المختلفة تعتبر المهمة الأساسية التي يرتكز عليها عمل البنوك التجارية، وتظهر أهميتها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تواجهها جملة من المخاطر سواء تتعلق بالبنك أو بالمقترض ومنه للتقليل من حدة هذه المخاطر لابد من إيجاد الحلول لمعالجة مخاطر القروض الاستثمارية.

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك المانحة للقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تقوم بدراسة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض بالاعتماد على النسب المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة التي تساعد على تحديد قرارها النهائي والمتمثل في منح القرض أم لا.

الفصل الثاني:

دراسة حالة ملف قرض استثماري

تمهيد:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، والجزائر قصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم عمدت إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات ما جعلها تتكيف مع المحيط المصرفي والاقتصادي، ومن جهة منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية، وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك.

وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة904

المبحث الثاني: المكلفين بالقروض ومنح القروض

المبحث الثالث: دراسة حالة المشروع MT

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

أولا: المؤسسة الأم

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك.

ثانيا: المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1. **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.
2. **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.
3. **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر و وارد.
4. **وظيفة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحةبتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.
5. **وظيفة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

- **فرع الشيك:** يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب،
- **فرع التمويل:** يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.
- **غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6. **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.
7. **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.
8. **وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:
   - تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
   - تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
   - الإشراف على غلق الحسابات.
   - دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.
   - تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
   - توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
   - متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
9. **وظيفة الاستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).
10. **وظيفة المراقبة والميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات. والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل (01) يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

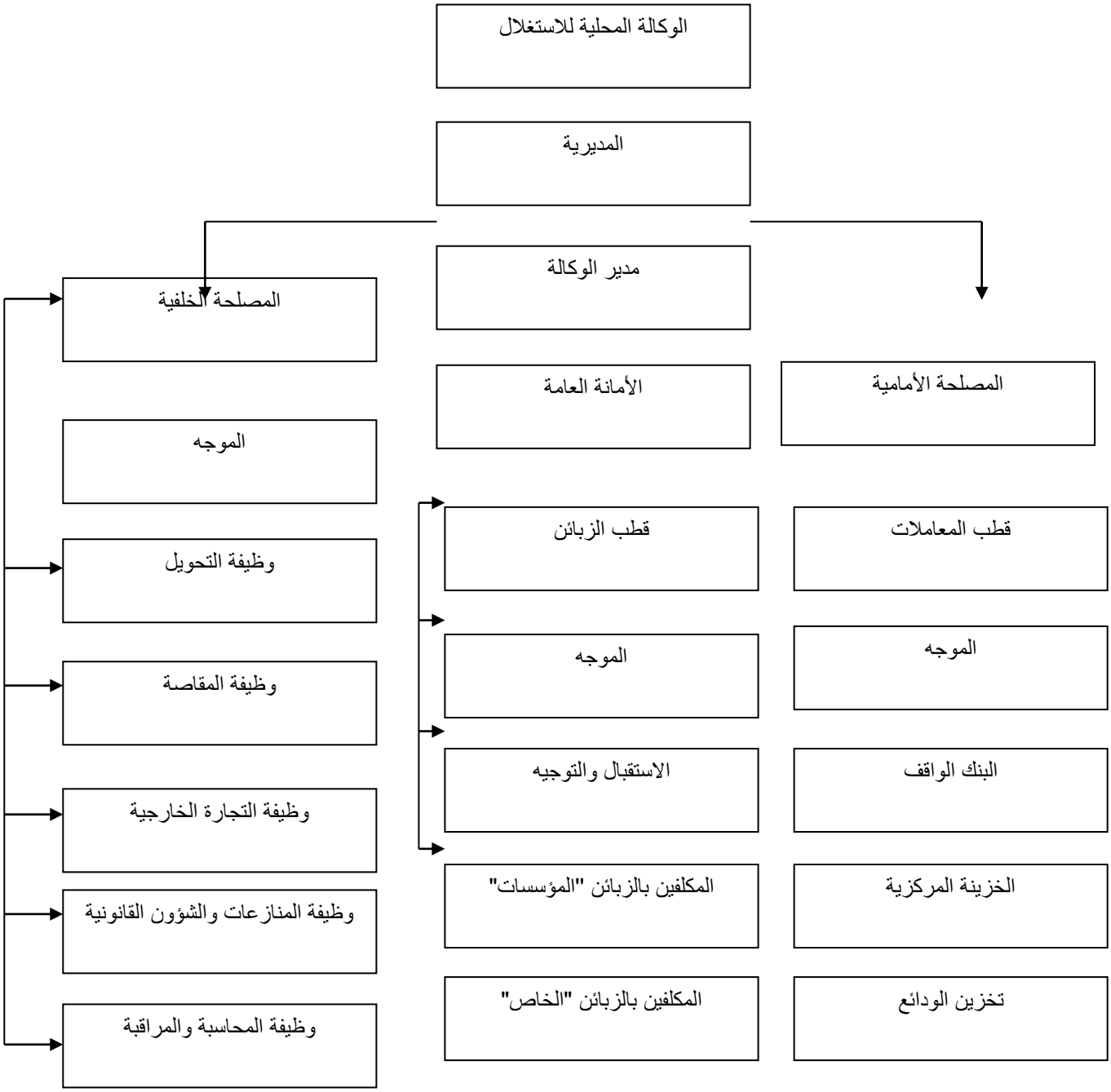

المبحث الثاني: ملف منح القروض

المطلب الأول: المكلفين بمنح القروض بالوكالة

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي في البنك وذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني، وكذا تشجيع القطاعات الحيوية ومختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ولا سيما المادة 144 منه والتي تنص على"أن الوظيفة الأساسية للبنوك، بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور ومنح القروض" ولأجل هذا تم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وفيا تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض مقسمين كالتالي:

- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالدعم الفلاحي.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بأحكام الإعانة.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الإمضاء).
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الصندوق).

حيث أنه في القروض الكلاسيكية طالب القرض يتصل بصفة مباشرة بالمكلفين بالقروض، أما فيما يخص القروض بأحكام الإعانة والدعم الفلاحي فطالب القرض يلجأ إلى مؤسسات أخرى وسيطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض.

الشكل (02) : يمثل هيكل المكلفين بالقروض

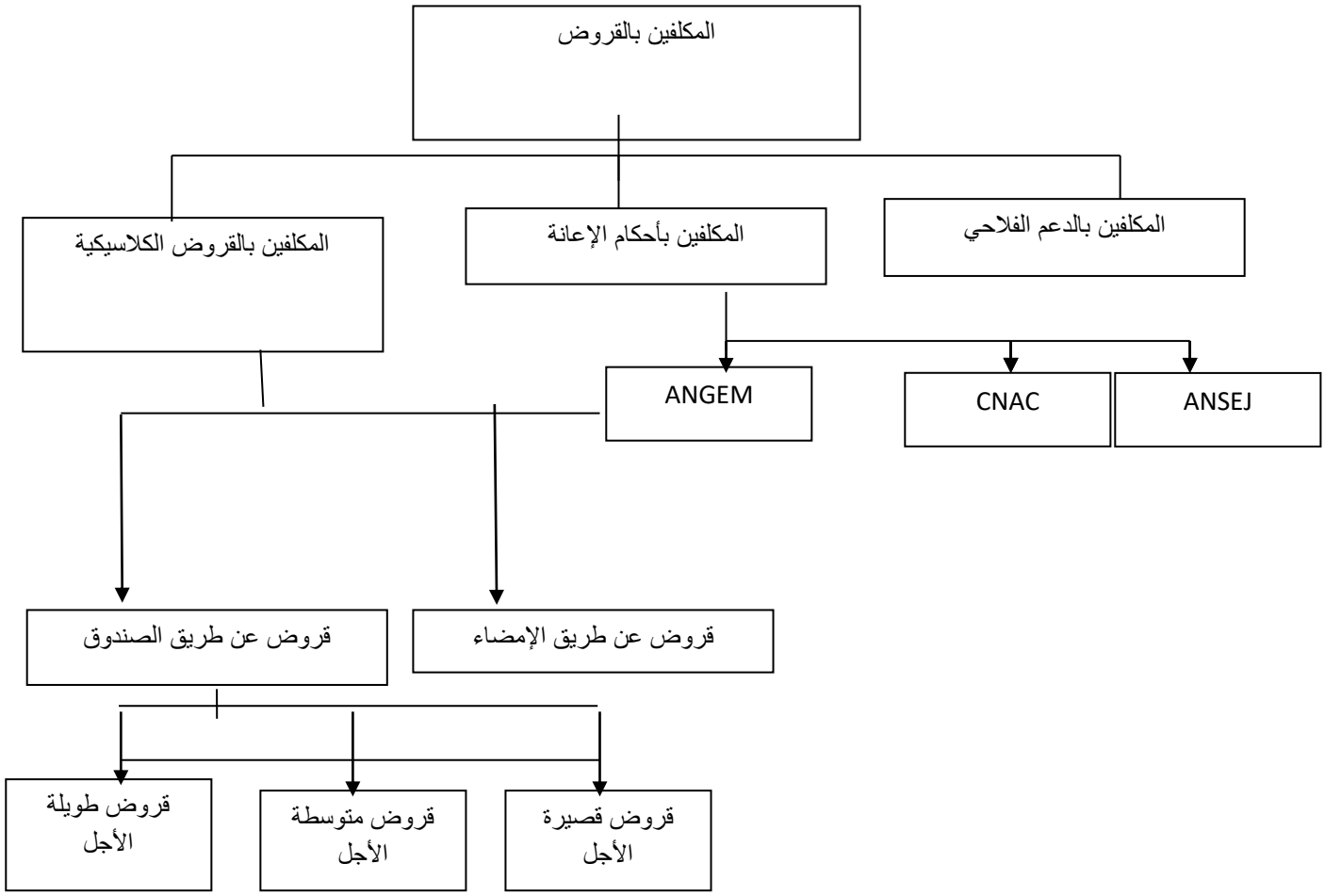

المصدر: المكلفين بالقروض

المطلب الثاني: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة

تلجأ المؤسسات للاقتراض من البنوك بصفة عامة ومن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها، وتصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

أولا: قروض الاستغلال

إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة وهي تتعلق بالتموين بالإنتاج، وتوزيع الخدمات والخبرات وهي تشمل:

- قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.
- الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- قروض الإمضاء والتي عند استحقاقها تحدث حسم على السيولة وخزينة المؤسسة.

ثانيا: قروض الاستثمار

- يمول القروض المتوسطة وطويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات. وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.
- و تخضع عامة المشاريع الصناعية والسياحية لاستثمار طويل الأجل، في حين تخضع المشاريع النوعية لاقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل.
- كما يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

ثالثا: القروض الخارجية

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير واستيراد) لذا تلجأ إلى القروض الخارجية والتي تأخذ الأشكال التالية:

- قرض المشتري.
- قرض المورد.
- قروض مالية.

المطلب الثالث: سير عملية منح القرض

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، وحتى الاجتماعية.

وتمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

أولا: مرحلة الاستقبال

حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1. **استلام الملف:** حيث يتكون الملف مما يلي:

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية
- شهادة عمل أو شهادة أخرى

- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع

أما إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها
- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب

مع ضرورة وجود 03 نسخ للملف حيث:

- نسخة للمكلفين بالقروض
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- نسخة للإدارة العامة.

2. **التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض**
3. **تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.**

ثانيا: مرحلة الدراسة

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

1. **قائمة مكونة من فقرات:** لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...)
2. **دراسة تحليلية:** عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج...)
3. **تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه**
4. تحديد **قيمة القرض**

- إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.
- إذا كان 2500000 دج < المبلغ < 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.
- إذا كان أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000 دج

- قرض قصير الأجل يدفع 200دج

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار

1. **في حالة الموافقة على طلب القرض:** يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:

- **الضمانات:**
  - رهن حاضر: قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري.
  - رهن غير حاضر: بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد
- **الفاتورة**
- **العتاد**
- **نسبة تمويل البنك:** النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%.

المبحث الثالث: دراسة حالة المشروع MT

بعد أم تمت معرفة عملية القروض والشروط الواجب توفرها في الملف، سنتطرق إلى دراسة حالة المشروع MT

المطلب الأول: البطاقة الفنية للمشروع MT

- المستفيد: MT
- الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة
- رأس مال الشركة: 30132 كيلو دينار جزائري
- طبيعة النشاط: صناعي
- النشاط: صناعة منتجات على أساس أسلاك معدنية
- عدد الشركاء: 06
- تاريخ طلب القرض: 1999/10/25
- تاريخ الموافقة على القرض 2000/01/25
- مانح القرض: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، مؤسسة اقتصادية عمومية رأسمالها 33000.000.000 دج
- طبيعة القرض: قرض استثماري
- الضمانات:
  - رهن عقاري بقيمة 195000 كيلو دينار جزائري
  - رهن معدات الإنتاج 240000 كيلو دج
  - الضمان الاجتماعي 110000 كيلو دج

ملاحظة 1 كيلو دج = 1000 دج

1. إنتاج المؤسسة:

- مسامير لحاجات النجارة العامة وبناء العمارات
- أسلاك مغلفنة للنشاطات الصناعية والفلاحية
- قطب ملولب لبناء العمارات هيكل معدني والصناعات الميكانيكية.

2. **موقع المشروع:** يقع المشروع في المنطقة الصناعية بالمسيلة الذي يتربع على مساحة 20000 متر مربع والتي تقيم ب 120000 كيلو دينار جزائري.

3. **برنامج إنجاز المشروع:** حسب الدراسة التقنية والاقتصادية للمستثمر يتحدد أن

- إنجاز المشروع يحتاج إلى سنتين
- بالنسبة للسنة الأولى للإنجاز 75% هندسة مدنية
- والباقي للسنة الثانية

4. **تقديم وضعية المشروع:**

- **نشأة المؤسسة**

- ملكية الأرض من قبل
- بدأ في المنشأة

- **آلات الإنتاج:**

- مستوردة من إيطاليا
- عقد المستثمرين مع مؤسسة AWMSRL الإيطالية بعد معاينة الآلات شخصيا من المستثمرين

5. **أهمية المشروع:**

- المشروع سيلبي طلبات متزايدة في السوق الوطني مع برنامج 2 مليون سكن معلن من طرف الحكومة.
- تلبية الطلبات المحلية والوطنية وحتى التصدير للخارج.
- يوفر مناصب عمل حوالي 136 عامل

المطلب الثاني: تقييم المشروع MT

I. الدراسة الاقتصادية للمشروع:

1. **تحليل المنتج والسوق:**

- **المنتج: المنتجات** المقترحة للتصنيع (مسامير، أسلاك، مغلفنة، أقطاب ملولبة) هي المنتجات ذات طلب وأهمية كبيرة.
- **السوق:** الزبائن المعنيين: مؤسسات الانجازات، الوحدات الصناعية، التعاضدية الفلاحية والبائعين.

2. **تحليل الطلب:**

- إن قرار الاستثمار في هذا المجال جاء بعد تفكير طويل.

- نظرا لأهميته على مستوى السوق الوطني ولقلة المخاطر فيه.
- تزامنه مع المشروع المعلن من طرف الحكومة في إنجاز 2 مليون سكن.
- إمكانية التصدير أي الرد على طلبات السوق العالمي.

3. **تحليل العرض:**

- عدد المؤسسات المستثمرة في هذا المجال على مستوى القطر الوطني لا تتعدى 4 مؤسسات.
- بالمقارنة مع الطلب الموجود والأهمية المتزايدة يبقى العرض محدود في هذا الميدان.
- يجلب هذا المجال المستثمرين لاستثمار أموالهم ويبحث عن الربحية.

II. **الدراسة التقنية:**

1. القدرة الإنتاجية: بعد الدراسة التقنية والاقتصادية للأموال تم تقدير الإنتاج السنوي كالتالي:

الجدول رقم1 : يمثل الإنتاج السنوي التقديري

البيان_ السنوات	1	2	3	4
الإنتاج السنوي التقديري	**74%**	**82%**	**91%**	**100%**

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة المسيلة 904_

III. **الهيكل المالي للاستمارات:**

1. **محتوى الاستثمارات:**

- أرض تتربع على مساحة تقدر ب 20000 م^2
- مباني للإنتاج تتربع على مساحة قدرها 13000 م^2 وهي ذو مستويين.
- مباني ملحقة بالعملية الإنتاجية الخاصة بالمواد الطاقوية المميعة.
- مباني اجتماعية تتكون من 5 طوابق، مطعم، غرف لتبديل الملابس، مكاتب العمل في الطابق الأول، و8 شقق في الطابق الثاني والثالث.
- موقف السيارات
- معدات الإنتاج وتظهر في الجدول التالي:

المعدات	القيمة (الأورو)
1 وحدة الغلفنة 1 مجموعة مواد مشعة وآلات المعالجة 2 سلسلة العوارض 1 وحدة أسلاك 1 سلسلة تصنيع الشبكة 1 مجموعة الهيكل المعدني مصاريف نقل	700000 300000 960000 300000 1000000 234000 40000
مجموع الاستثمارات	3534000

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

تكاليف المعدات حددت ب 318060 كيلو دينار جزائري في بداية الطلب، بالإضافة إلى تكاليف خاصة ب:

تركيب معدات الإنتاج، معدات المكتب، حقوق الجمارك.

2. **الهيكل المالي:**

الجدول رقم 2: يمثل الهيكل المالي

الموارد المالية	القيمة	النسبة
1 المستفيدين ▪ مساهمة عينية ▪ مساهمة قيمية	 120000 190624	40%
2 البنك	465936	60%
المجموع	776560	100%

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

IV. تحليل وتقييم المشروع

1. تحليل المدخول قبل التمويل

الجدول رقم 3: يمثل الميزانية التقديرية المالية للمشروع الوحدة: كيلو دج

السنوات	1	2	3	
الأصول				
الأصول الثابتة	723873	1070708	1373776	1650727
قيم الاستغلال (VE)	1057730	844271	1179078	1634084
قيم القابلة للاستغلال (VRE)	1984031	2625469	2288188	2109659
قيم خارج الاستغلال(VRHE)	470836	343518	430478	512232
قيم قابلة للتحصيل(VD)	1233628	1895871	1568917	1936620
مجموع الأصول المتداولة(AC)	4746225	5709129	5466661	6192595
مجموع الأصول	5475098	6779837	6840437	7843322
الخصوم				
الأموال الخاصة(FP) ديون طويلة وقصيرة الأجل(DLMT)	2278138 176535	3189987 86253	3353548 124781	3885598 256901
الأموال الدائمة(CP)	2454673	3276240	3478329	4142499
ديون الاستغلال	1401113	1484347	1627621	1542356
ديون خارج الاستغلال	1619312	1019250	1734487	1964810
ديون قصيرة الأجل	3020425	3503597	3362108	3700823
مجموع الخصوم	5475098	6779837	6840437	7843322

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد احتياج رأس المال العامل(BFR):**

يتم تحديد احتياج رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية التقديرية للسنة الأولى، الوحدة كيلو دج.

الجدول رقم 4: يمثل تغير احتياج رأس المال العامل الوحدة: كيلو دج

البيان	-1	0	1	2	3	4	5
رقم الأعمال			914050	1014455	1121900	1237090	1237090
احتياج رأس المال العامل			30775	34155	37773	41651	41651
التغير في احتياج رأس المال العامل		30775	3380	3618	3878	0	

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- تحديد نسب السيولة

الجدول رقم 5: يمثل نسب السيولة

النسب	طريقة الحساب	1	2	3	4
نسبة السيولة العامة	DCT/(VD+VR+VE)	1.57	1.63	1.62	1.67
نسبة السيولة المنخفضة	DCT/(VR+VD)	1.22	1.39	1.28	1.23
نسبة السيولة الحالية	DCT/VD	0.41	0.54	0.47	0.52

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

تحديد دفعات الاستثمار: الوحدة كيلو دج

الجدول رقم 6: يمثل دفعات الاستثمار

البيان	المبلغ	-1	0	1	2		3
مصاريف إعدادية	588	588	-	-	-		-
الأراضي	12000	12000	-	-	-		-
المباني	177500	133125	44375	-	-		-
معدات إنتاج	310860	-	310860	-	-		-
معدات نقل	31440	-	31440	-	-		-
معدات مكتب	1625	-	1625	-	-		-
التركيب	6181	-	6181	-	-		-
حقوق الجمارك	79515	-	79515	-	-		-
التغير في إحتياج رأس المال العامل	41651	-	30775	3380	3618		3878
مجموع الاستثمارات موضحا تغير في إحتياج رأس المال العامل	77650	-	511971	3380	3618		3878

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد دفعات الاهتلاك الوحدة كيلو دج**

الجدول رقم 7: يمثل دفعات الاهتلاك

البيان	المبلغ	المدة	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع
مصاريف اعدادية	588	3 س	196	196	196	-	-	-	-	-	588
المباني	177540	20 سنة	8877	8877	8877	8877	8877	8877	8877	8877	71000
معدات الإنتاج	318060	10 س	31806	31806	31806	31806	31806	31806	31806	31806	318060
معدات المكتب	1625	5 س	325	325	325	325	325				1625
معدات نقل	31440	5 س	6288	6288	6288	6288	6288				31440
التركيب	6181	10 س	618	618	618	618	618	618	618	618	4944
حقوق الجمارك	79515	10 س	7951	7951	7951	7951	7951	7951	7951	7951	63806
أقساط الاهتلاك			56059	56059	56059	55863	55863	49250	49250	49250	427653

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد القيمة المتبقية للاستثمار (VRI)**

مجموع الاستثمار – احتياج رأس المال العامل – مجموع أقساط الإهتلاك =VRI

VRI= 307256

الجدول رقم 8: يمثل جدول حسابات النتائج **الوحدة كيلو دج**

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الأعمال	914050	1014455	1121900	1237090	1237090	1237090	1237090	1237090
مواد التموين	690956	76855	848075	935151	935151	935151	935151	935151
خدمات	4000	4439	4909	5413	5413	5413	5413	5413
القيمة المضافة	219094	243161	268916	296526	296526	296526	296526	296526
مصاريف المستخدمين	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000
ضرائب ورسوم	26460	29366	32477	35811	35811	35811	35811	35811
نتيجة الاستغلال	144634	165795	188439	212715	212715	212715	212715	212715

مصاريف مختلفة	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530
أقساط الاهتلاك	56059	56059	56059	55863	55863	49250	49250	49250
النتيجة الإجمالية	87045	108206	130850	155322	155322	161935	161935	161935
ضريبة على أرباح الشركات	26113	32462	39255	46697	48580	48580	48580	48580
النتيجة الصافية	60932	75744	91595	108725	108725	113355	113355	113355
القدرة على التمويل الذاتي	116991	131803	147654	164588	164588	162605	162605	162605

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

الجدول رقم 9: يمثل جدول الاستخدامات والموارد الوحدة كيلو دج

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6
الموارد القدرة على التمويل الذاتي القيمة المتبقية للاستثمار التغير في احتياج رأس المال العامل			116991	131803	147654	164588	162605	162605
مجموع الموارد			116991	131803	147654	164588	1622605	162605
الاستخدامات الاستثمار المبدئي التغير في احتياج رأس المال العامل	253713	481196 30775	3380	3618	3878			
مجموع الاستخدامات	253713	511971	3380	3618	3878			
تدفقات الخزينة	- 253713	511971-	113611	128185	143776	164588	162605	162605
التدفقات المتراكمة للخزينة	- 253713	-511971	652073-	- 523888	- 380112	- 215524	52919-	162605

البيان	7	8
الموارد القدرة على التمويل الذاتي القيمة المتبقية للاستثمار التغير في احتياج رأس المال العامل	162605	162605 307356 41651
مجموع الموارد	162605	511512
الاستخدامات الاستثمار المبدئي التغير في احتياج رأس المال العامل		
مجموع الاستخدامات		
تدفقات الخزينة	162605	511512
التدفقات المتراكمة للخزينة	272291	783803

- **فترة الاسترداد للمشروع:**

فترة الاسترداد = 5 سنوات و4 أشهر

فترة الاسترداد الحالية: 7 سنوات وشهر

صافي القيمة الحالية: VAN حيث (i=8%)

VAN= 231157 كيلو دج

- **مؤشر الربحية: IP=1,33**
- **معدل العائد الداخلي:=14%TRI**

2. تحليل المدخول بعد التمويل

النسبة المطبقة من طرف البنك هي 6.5%حيث يدفع ما قيمته 25% الأولى مستفيد من قبل البنك في المرحلة الأولى ويتم إتمام المبلغ في السنة الثانية

الجدول رقم 10: يمثل المبلغ المدفوع السنوي الوحدة كيلو دج

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6
الدخل الجاري	116484	465936	465936	388280	310624	232968	155312	77656
الدخل الأساسي	7571		77656	77656	77656	77656	77656	77656
الفوائد	7571	30286	30286	25238	20190	15145	10095	5048
المبلغ المدفوع السنوي	7571	30286	107942	102894	97846	92801	87751	82704

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

الجدول رقم 11: يمثل فوائد التأجيل

البيان	1	2	3	4
فوائد التأجيل (1-)	2524	2524	2524	
فوائد التأجيل (0)		10095	10095	10095
مجموع الاهتلاكات	2524	12619	12619	10095

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

- **تحديد قيمة الاستثمار الجديد**

الجدول رقم 12: يمثل قيمة الاستثمار الجديد

البيان	-1	0	1	2	3
الاستثمار المبدئي	253713	481196			
التغير في احتياج رأس المال		30775	3380	3618	3878
فوائد التأجيل	7571	30286			
مجموع الاستثمارات	261284	542257	3380	3618	3878

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

الجدول رقم 13: يمثل جدول حسابات النتائج التقديري

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الأعمال	914050	1014455	1121900	1237090	1237090	1237090	1237090	1237090
مواد التموين	690956	76855	848075	935151	935151	935151	935151	935151
خدمات	4000	4439	4909	5413	5413	5413	5413	5413
القيمة المضافة	219094	243161	268916	296526	296526	296526	296526	296526
مصاريف المستخدمين	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000
ضرائب ورسوم	26460	29366	32477	35811	35811	35811	35811	35811
الناتج الخام للاستغلال	144634	165795	188439	212715	212715	212715	212715	212715
مصاريف مختلفة	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530	1530
مصاريف مالية	30286	25238	20190	15145	10095	5048		
أقساط الاهتلاك	58582	68678	68679	65959	55863	49250	49250	49250
النتيجة الإجمالية	54236	75349	98040	1385	145227	156887	161935	161935
ضريبة على أرباح الشركات	16271	21105	29412	39025	43568	47066	48580	48580
النتيجة الصافية	37965	49244	68628	91160	101059	109821	113355	113355
القدرة على التمويل الذاتي	96547	119222	137307	157019	157522	159071	162605	162605

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

الجدول رقم 14: يمثل الموارد والاستخدامات الجديد

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الموارد										
القدرة على التمويل الذاتي			96547	117922	137307	157019	157522	159071	162605	162605
القيمة المتبقية للاستثمار										307256
استرجاع رأس المال العامل										41651
مبلغ المساهمة	144800	192805								
مبلغ المقترض	116484	349452								
مجموع الموارد	261284	542257	96547	117922	137307	157019	157522	159071	162605	511512
الاستخدامات										
استثمار مبدئي	253713	481196								
التغير في احتياج ر.م عامل		30775	3380	3618	3878					
فوائد التأجيل	7571	30286								
المبلغ الأساسي المسترجع			77656	77656	77656	77656	77656	77656		
مجموع الاستخدامات	261284	542257	81274	81534	77656	77656	77656	77656		
تدفق الخزينة	0	0	15511	36648	55773	79363	79866	81415	162605	511512
التدفق المتراكم	0	0	15511	52159	107938	187295	267161	348576	511181	1022693

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904

3. تحديد المدخول الرأسمالي

- **تحديد خزينة المستفيد**

خزينة المستفيد= تدفقات الخزينة + العوائد + مبلغ المساهمة

ويتم إيضاح ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 15: يمثل مبلغ الخزينة المتراكم للمستفيد

البيان	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
مبلغ المساهمة	144800	192805								
العوائد				0	0	0	0	0	0	0
تدفق الخزينة	0	0	15511	36648	55773	79363	79866	51415	162605	511512
خزينة المستفيد	-144800	-192805	15511	36648	55773	79363	79866	81415	162605	511512
مبلغ الخزينة المتراكم	-144800	-337605	-322094	-285446	-229673	-150310	-70444	10971	173576	68508

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة904–

4. حساب النسب التالية:

- حساب فترة استرداد الأموال الخاصة

DRFP= 5 سنوات و10 أشهر

حساب صافي القيمة الحالية للأموال الخاصة:

$$VANFP = \sum \frac{P_P + T_P + K_P}{(1+i)^P}$$

حيث أن:

P_P: العوائد

T_P: الخزينة السنوية

K_P: مبلغ المساهمة

$VANFP = 225436$ كيلو دينار جزائري (i=8%)

حساب معدل العائد الداخلي للأموال الخاصة:

$$VANFP = 0$$

TRFP = 18%

5. **تحليل مدخول المقترض:**

TRIE= (نسبة الاقتراض الخام) (1-نسبة الضرائب على أرباح الشركات)

حيث أن نسبة الضرائب على أرباح الشركات = 30%

TRIE4.5 =%

بما أن TRI= 14 %وTRIE= 4.5% تعني أن نسبة مدخول المشروع يفوق نسبة الفوائد المدفوعة بفارق 9.5%.

وبما أن النتيجة موجبة TRI<VAN وTRFP>$VANFP$ نستنتج أن القرض الممنوح لا يؤثر على ربحية المشروع وبالتالي يعمل على زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وبعد الدراسة المفصلة للمشروع حضي المشروع بالقبول.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904 بصفة عامة وبصفة خاصة على المكلفين بالقروض والتسهيلات التي تمنحها للمستفيدين، ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها والمتمثلة في دراسة حالة ملف طلب القرض، وبعد المرور على الخطوات التي يمر بها ملف القرض من طرف البنك وصولا إلى خلاصة الدراسة التي كانت نتيجتها إيجابية وكان رد البنك بالقبول.

الخاتمة

الخاتمة:

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في الاقتصاد الوطني لأي بلد، فقد ظهرت كوسيط لتربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، فاهتمام أي بنك يكون من خلال جمع أكبر قدر ممكن من الودائع وتوظيفها في منح قروض للزبائن لتحقيق أقصى ربح والذي يعتبر أساس استمراره.

تعتبر القروض الاستثمارية بأنواعها المختلفة الركيزة الأساسية في تمويل المشروعات، بحث يمكن أن تواجهها جملة من المخاطر سواء تعلق الأمر بالبنك أو بالمقترض لذا يجب إيجاد حلول لمعالجتها، بحيث يتم منح هذه القروض عن طريق معايير وإجراءات يتبعها البنك من أجل منحها.

النتائج

- تم التعرف على البنوك التجارية وأهم الوظائف التي تؤديها مساهمتها في تنمية النشاط الاقتصادي.
- كذلك التعرف على القروض الاستثمارية بشكل أوسع وأيضا أهم المخاطر التي يمكن أن تواجهها وطرق للحد منها.
- معرفة أهم المعايير والإجراءات المستخدمة في منح القروض الاستثمارية عن طريق دراسة وتحليل المؤشرات المالية وعليه يأتي قرار منح القرض من عدمه.
- من خلال الدراسة التي يقوم بها البنك قد تكون غير كافية لحماية أمواله لذا يقوم بأخذ الضمانات اللازمة لحماية أمواله.

اقتراحات

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا لبعض التوصيات منها:

- مواصلة إصلاح الجهاز المصرفي بشكل عميق حتى يواكب التطورات العالمية للقيام بمختلف العمليات بكفاءة عالية.
- زيادة الدورات التدريبية والتكوينية للتأقلم مع التكنولوجيا الحديثة.
- استخدام مصادر تمويلية حديثة كالتمويل الإيجاري.
- دراسة ملف القروض الاستثمارية وبدقة وكذلك الحذر للتقليل من المخاطر.

بالرغم من المجهودات المبذولة لإثراء الموضوع أكثر إلا أنه من الطبيعي أن لا يتم الإلمام بجميع عناصر الموضوع، وهذا نظرا لاتساع جوانبه، وكذا التطورات الحاصلة في الميدان المصرفي والمنافسة بين البنوك في منح القروض.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب

1. أحمد حشيش عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية الاقتصاد، ط3، بيروت، 1996.
2. أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2005.
3. بخزازة فايزة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان والتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
5. رميسة قرياس وعبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار لجامعية، الإسكندرية، 2000.
6. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، دون سنة نشر.
7. سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
8. سمير عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997.
9. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
10. طه طارق، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2000.2
11. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. عبد الحميد طلعت أسعد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، المنصورة، 1998.
13. عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
14. عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.
15. عبد اللطيف بالغرسة، المنهل المعرفي في التسيير المصرفي، منشورات باجي مختار، عنابة، 2000.
16. فلاح حسين ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
17. منهل مطر ديب سوتر ورضوان وليد العمار، النقود والبوك، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996.
18. مهند منقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية، دار الحرية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
19. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، دار المريخ، الرياض، ط2، 2009.

20. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، مصر، ط3، 2003.

21. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.

22. ناصر دادا عدون ومحمد فتحي نواصر، دراسات الحالات المالية، الجزائر، دون سنة نشر.

23. هيكل عجمي ورمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر عمان، 2009.

24. وليد ناجي الجيلاني، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

المذكرات

1. محمد شريف إيمان، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي، البويرة، 2008-2009.

2. نوال بدر الدين رؤوف عبد الله، القروض البنكية(شهادة ليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2003.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: دبي عبير هدى المولود(ة) بتاريخ: 1999/09/25 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 119990995039444004 الصادرة بتاريخ: 2017/02/12 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية و محاسبة تخصص: مالية و بنوك خلال السنة الجامعية: 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** :

اثر جودة الخدمات البنكية في نموذج القروض الاستثمارية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم:

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: قرياس صبرينة المولود(ة) بتاريخ: 30/09/1999 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 199909305404035 الصادرة بتاريخ: 27/02/2017 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: مالية ومحاسبة خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

اجراءات البنوك التجارية في منح القروض الاستثمارية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 19/06/2022

التوقيع والبصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.